



منشور، تكميل رقم (٥) لسنة ٢٠١٥

المشاركة (الـ)

* قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.

* القرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ الصادر به اللائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥.

الافتراض :-

* منشور تصدير رقم ٥ لسنة ٢٠١١ المعлен به القرار الوزاري رقم ٣٠٤ لسنة ٢٠١١ الخاصة بحظر تصدير الجلود الخام والمدبوغة بحالتها الرطبة "وات بلو".

* منشور استيراد رقم ٢٥ لسنة ٢٠١١ المعлен به القرار الوزاري رقم ٦٦٠ لسنة ٢٠١١.

* التعليمات المعلنة تباعاً بخصوص قواعد تصدير الجلود.

بيان على :-

* كتاب السيد الأستاذ / وكيل أول الوزارة رئيس قطاعي الاتفاقيات التجارية والتجارة الخارجية رقم ٩٢٥ في ٢٠١٥/٤/٥.

بيان على ماليه ..

* أولاً : يطبق كتاب السيد الأستاذ / وكيل أول الوزارة رئيس قطاعي الاتفاقيات التجارية والتجارة الخارجية رقم ٩٢٥ في ٢٠١٥/٤/٥ المرافق لهذا المنشور بكل دقة والمتضمن ما يليه (المطبوع خلفه) :-

(١) ما يتم تصديره من السوق المحلي إلى المشروعات المقاومة بالمناطق الحرة يسرى عليها كافة القواعد التصديرية التي تضمنتها لائحة القواعد المنفذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ والقرارات الوزارية المنظمة للتصدير خاصة فيما يتعلق بوقف النصدرين أو فرض رسوم الصادر.

(٢) لا يجوز إدخال جميع أنواع الصلال والجلود الخام والمدبوغة بحالتها الرطبة بما فيها "وات بلو" المحظور تصديرها طبقاً للقرار الوزاري رقم ٣٠٤ لسنة ٢٠١١ إلى المنطقة الحرة.

(٣) يتم إخطار قطاع التجارة الخارجية بالكميات التي تم إدخالها من السلع المحظور تصديرها إلى المناطق الحرة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥/٣/١٢ حتى تاريخه.

* ثانياً : يلغى كل حكم يخالف ما ورد في كتاب السيد الأستاذ / وكيل أول الوزارة رئيس قطاعي الاتفاقيات التجارية والتجارة الخارجية المشار إليه.

للعلم به (من المأمور تنفيذه) بحلاوة

رئيس الإدارة المركزية
للسياستات والإجراءات الجمركية

محمود محمد عيسى

٢٠١٥/٤/٥

مدير عام الإدارة العامة
للسياستات والإجراءات الجمركية

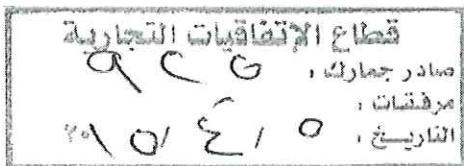
احمد حسنه

الموافق : ١١ ابريل ٢٠١٥
الاسكندرية في : ٢٢ جويليو ٢٠١٥

السيد الأستاذ / رئيس الادارة لرئيس المصطفى سليمان



٢٠١٥/٣/١٧
جمهورية مصر العربية
وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات
الصغيرة والمتوسطة



السيد الدكتور / مجدى عبدالعزيز
رئيس مصلحة الجمارك

تحية طيبة وبعد ، ،

فالحافا بكتابنا رقم ٧٢٢ بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٧ في شأن صدور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ، فيما يخص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من هذا القانون ، حيث يقضى هذا التعديل بأن ما يتم تصديره من السوق المحلي إلى المشروعات المقامة بالمناطق الحرة يسري عليه كافة القواعد التصديرية التي تضمنتها لائحة القواعد المنفذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ والقرارات الوزارية المنظمة للتصدير خاصة فيما يتعلق بوقف التصدير أو فرض رسم الصادر .

والى كتابنا رقم ٨٧٢ بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣١ في هذا الشأن ، حيث تم التأكيد على أنه يتعمّن تطبيق كافة القواعد المنظمة للتصدير خاصة فيما يتعلق بوقف التصدير أو فرض رسم الصادر على ما يتم إدخاله من السوق المحلي إلى المشروعات المقامة بالمناطق الحرة ، وأن ما تم إدخاله من سلع موقوف تصديرها إلى المشروعات المقامة بالمناطق الحرة من السوق المحلي بعد تاريخ العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥ المشار إليه يعتبر تهريباً جمركيّاً وفقاً لأحكام المادتين ١٢١ ، ١٢٢ من قانون الجمارك .

أشرف بالإهاطة بأنه ورد كتاب السيد الاستاذ رئيس غرفة دباغة الجلود باتحاد الصناعات المصرية رقم ٥١ بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢ ، حيث يطلب تطبيق وتفعيل القانون وعدم السماح بتصدير الجلود الخام إلى المناطق الحرة بأية صورة من الصور .

ولما كان القرار الوزاري ٣٠٤ لسنة ٢٠١١ يقضي بحظر تصدير جميع أنواع الصلال والجلود الخام والمدبوغة بحالتها الرطبة بما فيها " وت بلو " .

لذلك فإنه لا يجوز إدخال هذه الأصناف المحظور تصديرها إلى المناطق الحرة ، وإن أية كميات تم دخولها بعد تاريخ العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥ المشار إليه في ٢٠١٥/٣/١٣ تعد مخالفة لقواعد التصديرية .

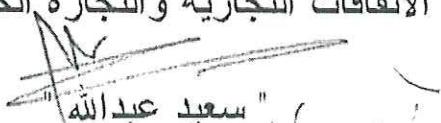
برجاء التفضل بالإهاطة والتنبيه إلى اتخاذ اللازم ، وموافقتنا بالكميات التي تم إدخالها من السلع المحظور تصديرها إلى المناطق الحرة حتى يتسعى اتخاذ اللازم في هذا الشأن .

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام ، ،

وكيل أول الوزارة

رئيس قطاع

الاتفاقيات التجارية والتجارة الخارجية


سعيد عبدالله

٢٠١٥/٤/٥ تحريراً في